



## العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية: دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك

**عماد الدين المصباح**

مستشار اقتصادي - الاتحاد العام لنقابات العمال - الجمهورية العربية السورية

E-mail: [lmsbbh@yahoo.com](mailto:lmsbbh@yahoo.com) or [imadeddin-m@maktoob.com](mailto:imadeddin-m@maktoob.com)

المؤتمر الدولي حول " أزمة البطالة في الدولة العربية "  
17-18 مارس 2008 ، القاهرة - جمهورية مصر العربية

## أولاً- المقدمة :

اهتم الأدب الاقتصادي خلال عقد مضي، ولاسيما في السنوات الأخيرة، بالعلاقة التبادلية بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤسسي لسوق العمل والبطالة (أو التشغيل). في حين كانت الجهود منصبة خلال ما سبق من عقود على البحث في الإطار التوازني لسوق العمل، والجدل حول معدل البطالة الطبيعي أو معدل البطالة غير التضخمي. على أي حال، يعود سبب التركيز على العوامل المؤسسية، خلال السنوات الأخيرة، إلى انتقال نمط الإنتاج الصناعي إلى نمط مرن بعد أن كان نمطاً جماعياً (Kilicaslan and Taymaz, 2005). لذلك فقد أصبحت قضية المرونة في سوق العمل من القضايا الأساسية التي تتعلق بجانين أساسيين وهما معالجة مشكلة البطالة وتحسين البيئة الاستثمارية. وتعتبر العديد من الأوراق أن عوائق (عدم مرونة) سوق العمل، من الأسباب القوية التي تؤدي إلى تعميق مشكلة البطالة في الاقتصاد، فيما لم تؤكد أوراق أخرى هذه النتائج. من جهة أخرى، هناك اتفاق في الأدب الاقتصادي على أن الأداء الاقتصادي (نمو الإنتاجية، التضخم، الكثافة الرأسمالية) يؤثر بشكل حاسم على معدل البطالة، لجهة زيادة فرص التشغيل وامتصاص البطالة عند تحسن أداء هذه المؤشرات.

وتعاني سورية، شأنها شأن معظم الدول النامية والعربية، من مشكلة البطالة. وترتبط هذه المشكلة في سورية بجملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، سواء لجهة التأثير أو لجهة التأثير. بمعنى أن البطالة التي يعاني منها الاقتصاد السوري تتأثر بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وإلى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف أو عدمه)، فيما تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقر والتوزيع وانتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة أخلاقياً ودينياً وسياسياً.

وتسعى هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤشرات المؤسسية المتعلقة بسوق العمل من جهة والبطالة في الجمهورية العربية السورية من جهة ثانية. إن السؤالين الأساسيين الذين تسعى الدراسة للإجابة عنهما: هل يمكن تفسير التغيرات في البطالة من خلال التغيرات في مؤشرات الأداء الاقتصادي والتغيرات في المؤشرات المؤسسية لسوق العمل؟ وما هي اتجاهات العلاقة بين مؤشر البطالة وكل من مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤشرات المؤسسية لسوق العمل؟ بمعنى: هل هناك علاقة تبادلية trade-off بين مؤشرات الأداء الاقتصادي والمؤشرات المؤسسية لسوق العمل والبطالة؟

وتعتمد الدراسة في بياناتها على الإحصاءات المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء ولاسيما المجموعة الإحصائية ومسوح سوق العمل بالإضافة إلى الدراسات المسحية التي قامت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل وهيئة مكافحة البطالة.

وسوف يتم في هذه الدراسة الاعتماد على استخدام الأساليب الكمية القياسية لاختبار العلاقة بين البطالة والمؤشرات الاقتصادية الكلية وتحديد اتجاهات هذه العلاقة. ويعتبر استخدام أسلوب التكامل المشترك وتصحيح الخطأ مناسباً جداً لاختبار هذه العلاقة في الأجلين القصير والطويل.

ويقترح الباحث تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام، إضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات، وهذه الأقسام هي: (1) البطالة في سورية الواقع والأسباب؛ (2) الإطار النظري للدراسة ونموذج الدراسة؛ (3) النتائج الإحصائية وحل النموذج.

## **ثانياً - البطالة في سورية :**

### **1.2 تعريف البطالة:**

تعرف منظمة العمل الدولية العاطلين عن العمل بأنهم " أفراد قوة العمل الراغبين في العمل وفق الأجور السائدة، والباحثين عنه والذين لايجدونهم" (حسن الحاج، 2004: 12). ويحتسب معدل البطالة في الاقتصاد في سنة (أو خلال فترة) ما بنسبة عدد العاطلين عن العمل إلى عدد أفراد القوة العاملة. وفي سورية فإن المسوح التي يجريها المكتب المركزي للإحصاء تعتمد على تعريف للأمم المتحدة

### **2.2 تحليل بيانات البطالة في سورية:**

بلغ معدل البطالة حسب " دراسة خارطة البطالة" 11.7% من قوة العمل عام 2003 أي أن البطالة قد ازدادت بما يقارب 2.2 نقطة عن معدلها عام 1999 أي أن البطالة قد ازدادت خلال السنوات (1999-2003) بمعدل وسطي سنوي يقارب 7.19% وبالمقارنة مع معدل البطالة في عام 1995 والذي بلغ حينها 7% من قوة العمل (المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة). وتكون قد تزايدت خلال السنوات 1995-1999 بما يقارب 7.93% سنويا. أي أن البطالة تنمو ومنذ العقد الماضي بمعدل شبه ثابت، مما يعكس قصور عملية مواجهتها وغياب الحلول المخففة لها، بالإضافة إلى استمرارية العوامل البنوية المولدة لها. ومن ناحية ثانية، بلغ معدل البطالة حسب مسوحات سوق العمل الأخيرة محدود 8.1% في عام 2006 وانخفضت، حسب التقديرات الأولية للمكتب المركزي للإحصاء (2007)، إلى 7.5% في عام 2007. ويعود هذا الانخفاض الظاهري في معدل البطالة، في جزء كبير منه، إلى اعتماد طريقة مختلفة في مسح سوق العمل، تعتمد على إجراء

أربعة مسوحات فصلية وأخذ المتوسط المرجح خلال السنة لمعدل التشغيل ومعدل البطالة. وبالمقارنة مع معدل البطالة عام 1981 والبالغ 4.8% في ذلك العام نلاحظ تنامي هذا الاتجاه خلال الثمانينات والتسعينات.

### الجدول رقم (1):

#### توزيع قوة العمل في سورية حسب الجنس في عام 2005

مجموع	إناث		ذكور		
	%	العدد	%	العدد	
5106359	%15.4	788392	%84.6	4317967	قوة العمل
4693494	%13.4	630374	%86.6	4063120	المشغولون
412860	%38.3	158015	%61.7	254845	المتعطلون

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2006

وتشير الإحصاءات المنشورة إلى وجود نسبة عالية من البطالة في الريف تفوق تلك الملاحظة في المدينة، مع ذلك فإن البطالة في الريف بشكل عام تقديرية، والأرقام المعلنة لا تعكس حقيقة البطالة نتيجة الهجرة المستمرة والمتزايدة إلى المدن وإلى الدول العربية المجاورة.

وحسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء (2006) بلغت البطالة الأنتوية في عام 2005 ما يعادل 38.3% من إجمالي البطالة (انظر الجدول رقم 1). ويتضح أن حجم هذه البطالة لا يتناسب مع نسبة مشاركة المرأة في قوة العمل والتي تتراوح بين 17.4 و 18%، ولكن ما يجب ملاحظته أن ما يقارب 51.2% من قوة العمل الأنتوية تعمل في الزراعة بالإضافة إلى أن نحو 39.56% من الإناث يعملن في القطاع غير المنظم وتشير بيانات المكتب المركزي للإحصاء (2007) إلى أن نسبة البطالة بين الإناث تراجعت بشكل كبير خلال عام 2007 لتصل إلى 23.3% مقابل 5.7% للذكور.

ويشكل اليافعون والشباب من (10 إلى 24 عاماً) ما يقارب 37.1% من مجموع السكان عام 2005، أي ما يزيد على حصة الشريحة العمرية (25 عاماً فما فوق) والمقدرة بـ 36.7% من السكان. وإذا اعتبرنا أن مجموع هؤلاء يشكلون قوة العمل في البلاد، فإن أكثر من نصف قوة العمل هذه من فئة الأعمار دون الخامسة والعشرين، وهذا ما يعكس قوة الشعب السوري، وحسب المسوحات التي قام بها المكتب المركزي للإحصاء كانت نسبة العاطلين عن العمل من فئة 15 - 24 عاماً تقارب 72.3% من مجموع العاطلين عن العمل أي ما يزيد

عن ثلاثة أمثال حصتهم من السكان والمقدرة بـ (22.8%) وما يقارب ضعف حصتهم من قوة العمل (المكتب المركزي للإحصاء، 2006)، أي أن البطالة ليست متحيزة ضد الإناث فقط وإنما هي متحيزة أيضاً ضد الشباب، وحسب المسح متعدد الأغراض لعام 1999 كانت نسبة المتعطلين والذين لم يسبق لهم العمل نحو 83.75% من إجمالي عدد العاطلين عن العمل، مما يؤكد انعدام فرص العمل الجديدة وعدم مواكبة التنمية والنمو الاقتصادي بشكل عام للنمو السكاني وللنمو في قوة العمل.

وتبدو مشكلة البطالة في سوريا بشكل أكثر وضوحاً وتفاقماً بين شريحة الشباب سواء الذين لا يملكون مهارات وخبرات تدريبية أو الخريجون الجدد من الجامعات والمعاهد المتوسطة حتى المدارس الفنية والمهنية. وبناء على إحصاءات المكتب المركزي لعام 2006 فإن نسبة البطالة في سورية وصلت إلى 9% علماً أن هذه النسبة قابلة للتذبذب حسب زمن تنفيذ المسح، وبالمقارنة مع المسح الذي قامت به الهيئة في عام 2003 والذي اعتمد أن المتعطّل عن العمل هو الذي ليس له عمل دائم ولم يشتغل إلا يومين فقط خلال الأسبوع الفائت ليوم الإسناد الزمني، فإن معدل البطالة يبلغ 16% وهذا يعني أن هناك أكثر من 800 ألف شخص متعطّل عن العمل مع الإشارة إلى أن أعداد المسجلين في مكاتب التشغيل بلغت أكثر من 1,2 مليون شخص. وتشير البيانات أن نسبة 80% من المتعطّلين هم من فئة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة، وهؤلاء معظمهم من مستويات تعليمية متدنية (إعدادي وما دون) ونسبتهم 72%، وبسبب دخولهم المبكر إلى سوق العمل مع ضعف قدراتهم التعليمية والتدريبية فإن قرابة 35% منهم دخل سوق العمل قبل سن 19 عاماً. ومن أهم صفات هذه الفئة ضعف الخبرة المهنية وفقدان التجربة المهنية، حيث إن 86% منهم من القادمين الجدد إلى سوق العمل (شباب) دون أي تجربة علمية أو مهنية. . . !

إن هيئة التشغيل وتنمية المشروعات الصغيرة، ومن قبلها هيئة مكافحة البطالة، لم تؤد أغراضها. ولو أننا نرصد بعض النتائج إلا أنها تكاد تكون تجارب فردية. ويشار إلى أن الكثير من المشروعات التي تمت رعايتها قد أفلس أصحابها وابتأوا مكشوفين تجاه المؤسسات التمويلية بسبب ضعف الخبرة وعدم وجود الجهات الداعمة الحقيقية والفعالة. ومن جهة أخرى، فإن السياسة التمويلية التي اتبعت قد ساهمت في إفشال تجربة هيئة مكافحة البطالة. فقد تحول عمل البرنامج الوطني لمكافحة البطالة إلى برنامج لتمويل الاستثمار الخاص بالأسلوب التقليدي.

ويشكل الأميون والملمون والذين أنهوا المرحلة الابتدائية نحو 61.3% من قوة العمل في حين يشكل حملة الشهادة الإعدادية والمدارس المهنية نحو 14.2% من قوة العمل والباقي 24.5% من قوة العمل هم من خريجي المدارس الثانوية والمعاهد والجامعات، في حين تشكل البطالة في صفوف الأميين والذين أنهوا المرحلة الابتدائية

نحو 57.8% من إجمالي العاطلين عن العمل أي أدنى من حصتهم في قوة العمل في الوقت الذي ترتفع فيه نسبة العاطلين عن العمل من حملة الشهادة الإعدادية فما فوق إلى 42.8% وهي نسبة أعلى من حصتهم في قوة العمل والبالغة 38.7% أي أن البطالة تمس وبشكل مميز المتعلمين (المكتب المركزي للإحصاء، 2006).

وبلغت نسبة حملة الشهادة الإعدادية والمهنية والثانوية 23.5% من قوة العمل في الاقتصاد الوطني في الوقت الذي بلغت فيه حصة هذه الفئة من البطالة 30.1% من إجمالي البطالة، في الوقت الذي تنخفض فيه حصة حملة الشهادة الجامعية والمعاهد إلى 12.1% من البطالة، في حين أنهم يشكلون نحو 15.2% من قوة العمل أي أن البطالة تظهر أكثر فأكثر لدى فئة التعليم المتوسط الإعدادي والثانوي وبشكل متميز فيما بين المتعلمين. ويتضح ارتباط ارتفاع هذه النسبة مع ارتفاع نسبة العاطلين عن العمل في الفئة العمرية 15 - 24 سنة.

ولقد توقع تقرير التنمية الإنسانية السوري الثاني أن معدل التسرب سيرتفع وأن الفاقد سيكون محدود 20% بينما سيكون الفاقد في التعليم الثانوي "مثيراً للربح" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)، إذ سيرتفع من 21% إلى 25% في السنوات التالية، وهو ما يعني مزيداً من تراجع معدلات بناء رأس المال البشري، وتدهور مؤشراتته على المستوى الكمي على الأقل.

### 3.2 أسباب البطالة في سورية:

نوهت دراسة حول تحديد التوجهات الرئيسية لسوق العمل في سورية، أعدتها منظمة العمل الدولية، إلى أن البطالة في سورية لها سببان رئيسيان الأول له علاقة بمجاله الاقتصاد الكلي وبضعف الطلب على البضائع السورية والثاني هو أن سوق العمل غير قادر على أداء وظائفه المفترضة إضافة إلى الفروقات في تركيبة العرض والطلب على العمل من حيث الكفاءات المطلوبة. وبالتالي فإن حجم البطالة المعتمدة في سورية وفقاً للأرقام المعتمدة يتجه نحو الازدياد المضطرد حيث ارتفعت نسبة البطالة من 4.8% عام 1981 لتصل إلى 16.2 عام 2003 وهذه البطالة حصرياً مشكلة لدى الشباب وهي تعني بشكل كبير الداخلين الجدد إلى سوق العمل فهم يشكلون 89.1%. (صحيفة الثورة، 2005).

وبشكل أكثر تفصيلاً، فإنه يمكن تقسيم أسباب البطالة في سورية، إلى قسمين أساسيين، وهما الأسباب المتعلقة بعرض العمل وأسباب متعلقة بالطلب على العمل.

## أ- أسباب جانب العرض:

1. ارتفاع معدل النمو السكاني المرتفع خلال الفترة (1960 - 1994): تضاعف عدد السكان 3 مرات خلال الفترة (1970-2004) إذ ارتفع من 6.3 مليون إلى 18.0 مليون أي بزيادة 11.7 مليون نسمة، ومع ذلك فإن معدل نمو السكان انخفض من 3.3% خلال الفترة (1960-1994) إلى 2.7% خلال الفترة (1994-2004) (الجدول رقم 2). ويعتبر المجتمع السوري مجتمعاً قديماً إذ تشكل الفئة العمرية 15 سنة فما دون في عام 2004 (39.6%) وتشكل فئة الشباب (15-24) سنة نسبة 21.9%، كما تشكل الفئة (25-60) سنة نسبة 35.0% (المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة).
2. ارتفاع معدل نمو قوة العمل: تضاعف عرض العمل 3.2 مرة بين عامي (1970-2004)، حيث ارتفع معدل نمو قوة العمل من (2.7% ) خلال الفترة (1970 - 1981) إلى (5.4% ) خلال الفترة (1981 - 1994) إلا أنه انخفض إلى 2.0% بين عامي 1994 و 2004 (الجدول رقم 2).
- وقد ارتفع وسطي حجم عرض العمل السنوي من 48 ألف خلال الفترة (1970 - 1981) إلى 154 ألف خلال الفترة (1981 - 1994) ثم عاد وانخفض إلى 89 ألف بين عامي 1994 و 2004 بسبب انخفاض معدل النمو السكاني خلال الفترة الأخيرة. انخفض معدل الإعالة من 4.1 فرداً في عام 1970 إلى 3.6 فرداً في عام 2004 (الجدول رقم 2). كما ارتفع بشكل عام معدل مشاركة المرأة في قوة العمل من 10.7% عام 1970 إلى 16.3% عام 2004 (المكتب المركزي للإحصاء، أعداد مختلفة).
3. كما تطور عدد المشتغلين بمعدل نمو قدره 2.9% خلال السبعينيات و 5.3% خلال الفترة 1981-1994 (بين إحصائين عامين) و بمعدل 1.3% فقط خلال الفترة 1994-2004 (الجدول رقم 2). وبمقارنة عدد المشتغلين خلال الفترة (1970 - 1981)، وعدددهم خلال الفترة (1981-1994) يتبين أن معدل النمو بلغ 2.9% سنوياً خلال الفترة الأولى و 5.3% سنوياً خلال الفترة الثانية وخلال الفترة. أما خلال الفترة (1994 - 2004) فقد انخفض معدل نمو المشتغلين إلى 1.3% نتيجة انخفاض حجم الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ويعود السبب في هذا الارتفاع في المرحلة الثانية إلى زيادة مشاركة المرأة في قوة العمل، والزيادات الكبيرة في قوة العمل (نحو 5.4% سنوياً) والناجمة عن المعدلات المرتفعة للزيادة السكانية في الستينات والسبعينات والتي بلغت 3.3% سنوياً.

**جدول رقم (2)**  
**تطور مؤشرات عرض العمل في سورية خلال الفترة 1970 - 2004**

معدلات النمو	1970-1981	1981-1994	1994-2004
السكان	3.35	3.3	2.7
القوة البشرية	3.7	4.3	3.8
قوة العمل	2.7	5.4	2
المشغلون	2.9	5.3	1.3

المصدر: بيانات محسوبة من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة.

4. انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل: تعاني القوة العاملة السورية من انخفاض في المستوى التعليمي، على الرغم من التطور الملحوظ في تركيب قوة العمل تعليمياً لصالح المستويات الأعلى خلال العقود الماضية. فقد انخفضت نسبة الأميين من 49% في عام 1970 إلى 9.6% في عام 2005. كما ارتفعت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي من 2.8% في عام 1970 لتصل على 9.3% في عام 2005. أما بالنسبة للجامعيين فأعلى فقد تحسنت نسبتهم من 1.7% في عام 1970 إلى 6.8% في عام 2005 (الجدول رقم 3)

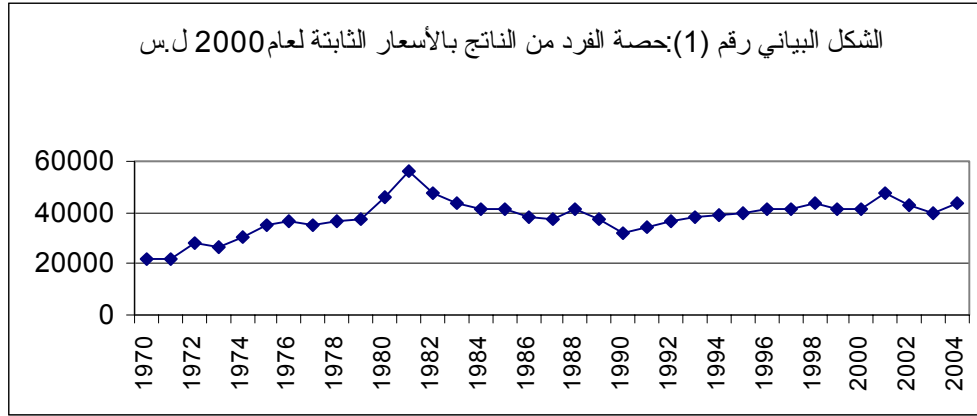
**جدول رقم (3):**  
**توزيع القوة العاملة السورية بحسب مستويات التعليم (%)**

الحالة التعليمية	1970	1981	1994	2004	2005
أمي	49	28.6	16.5	11.7	9.6
ملم	30.3	28.3	26.8	31.6	14.7
ابتدائية	12.1	23.3	25.3	21.9	37.3
إعدادية	2.8	6.7	11.1	11.4	13.4
ثانوية	2.8	5.7	7.9	9.1	9.3
معهد متوسط	1.3	3.6	6.5	7.7	8.9
جامعية +	1.7	3.8	5.9	6.6	6.8
<b>المجموع</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>	<b>100</b>

المصدر: بيانات محسوبة من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام مختلفة.

## ب- أسباب جانب الطلب:

عانى الاقتصاد السوري خلال العقود الماضية من انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وتذبذبه الحاد، وكذلك عانى من انخفاض معدلات الاستثمار في الثمانينات والتسعينات وبشكل نسبي في الأعوام الأولى من الألفية الجديدة. وتشير البيانات المنشورة إلى أن معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (بأسعار عام 2000) بلغ 2.5% سنوياً. وهو معدل أقل من معدل النمو الوسطي السنوي للسكان، والبالغة 3% تقريباً خلال الفترة نفسها. (الجدول رقم(3) والشكل البياني رقم (1))



المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (سنوات مختلفة): المجموعة الإحصائية السورية، دمشق.

لقد أدت معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة خلال السبعينات (10% ) سنوياً تقريباً (الجدول رقم 4)، إلى إيجاد ما يقارب من 523 ألف فرصة عمل جديدة في الاقتصاد الوطني خلال ذلك العقد ، كما أدت إلى زيادة الطلب على قوة العمل ، وارتفاع سوية الأجور بشكل عام، وقد حرض ذلك على زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة، أي أن النمو في تلك السنوات قد استوعب الزيادات الطبيعية في قوة العمل وجزءاً من العمالة الفائضة أو (البطالة المتتعة في الريف) (مراد، 2007). وقد ساعد على ذلك أيضاً، انتعاش سوق العمل في المنطقة ككل وخاصة في الدول العربية المصدرة للنفط، والتي بدأت برامج تنموية واسعة ، وقدمت إجراءات مادية ، لاستقطاب العمالة العربية في الدول المجاورة والتي منها سورية.

وكانت سنوات 1980 - 1990 قد تميزت بانخفاض معدل النمو الاقتصادي ، والتراجع في أسعار النفط والتراجع في معدلات الاستثمار، حيث لم يتجاوز معدل النمو السنوي (بالأسعار الثابتة لعام 2000) 1% للفترة (1980 - 1995) ، وقد انعكس هذا المعدل المنخفض على فرص العمل الجديدة في القطاعات الإنتاجية، مما أدى إلى التوسع في القطاع الإداري والخدمات والزراعة بإجمالي فرص عمل يقارب 1859 ألف فرصة خلال الفترة (1981 - 1994) (الجدول رقم 4).

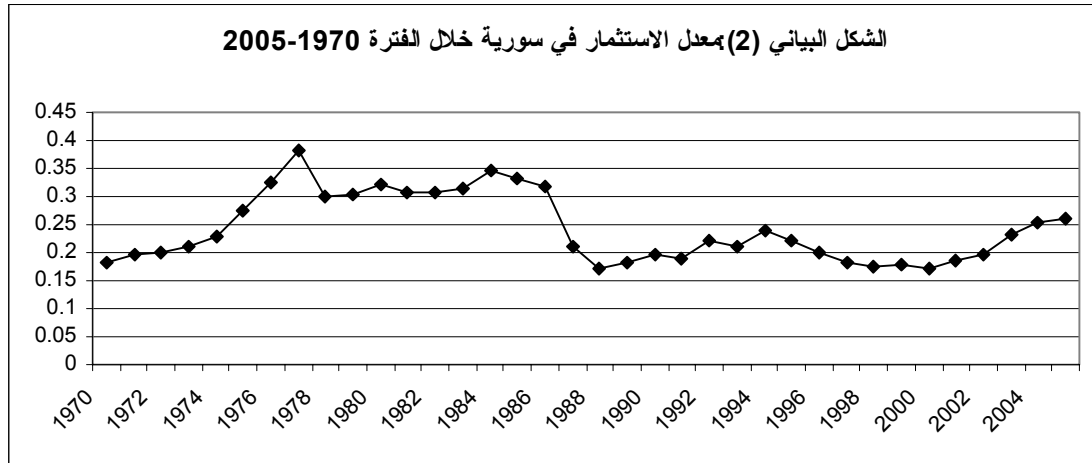
#### جدول رقم (4)

#### تطور معدلات نمو المؤشرات الاقتصادية بالأسعار الثابتة لعام 2000

2004 – 1995	1995 – 1980	1980 – 1970	
3.6	3.5	9.6	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
4	1	16	معدل نمو الاستثمار
1.3	5.3	2.9	معدل نمو عدد المشتغلين
2.1	1.6-	8.5	معدل نمو الدخل الفردي
2.4	1.8-	5.9	معدل نمو الإنتاجية

المصدر: بيانات محسوبة من المجموعة الإحصائية السورية لسنوات مختلفة.

كما بلغ معدل نمو معدل الاستثمار بالأسعار الثابتة لعام 2000 محدود (-0.008)، أي أن فترة الدراسة قد شهدت تراجعاً في معدل الاستثمار. أما الفترة (1988-2005) فقد شهدت نمواً سنوياً متوسطاً في معدل النمو مقداره 1% (الشكل البياني رقم (2)).



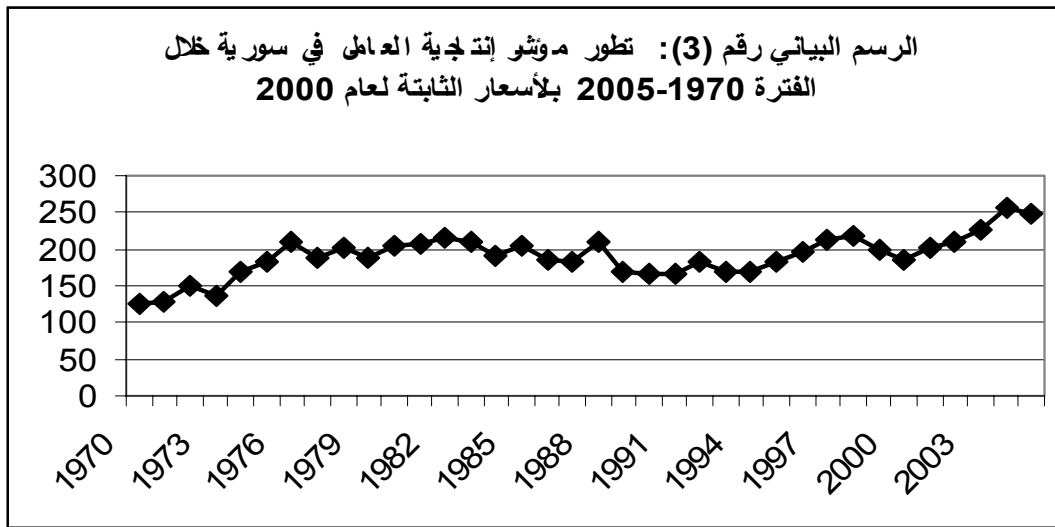
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء (سنوات مختلفة): المجموعة الإحصائية السورية، دمشق.

ويتطلب لإيجاد وظائف للداخلين الجدد إلى سوق العمل في سورية، استثمارات سنوية وسطية تبلغ (393) مليار ليرة سورية (وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، 1999: 2-3). ولكي يدرك المرء حجم الجهود الضخمة المطلوب توافرها لتحقيق حجم الاستثمارات السنوية المذكورة يمكن أن نذكر بأن هذا الحجم يبلغ (60) بالمائة من قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 1996. ومن الصعب جداً تنفيذ هذا الحجم الضخم

من الاستثمارات إلا إذا زادت نسبة نمو الاقتصاد السوري في السنين القادمة بنسبة أكبر بكثير من نسبة (2.5%) المتحققة سنوياً ما بين 1970-2005 .

وتحتل سورية المرتبة 87 من مجموعة 88 دولة، لجهة التقنية المعقدة في القيمة المضافة المحققة من الصناعات التحويلية. وتهيمن الصناعات الكثيفة العمالة ذات الكثافة المنخفضة على الصناعة في سورية (يونيدو، 2004: 13). وهو ما ينعكس سلباً على تركيب الطلب على اليد العاملة في الاقتصاد السوري. حيث انخفاض الطلب على خريجي العلوم والهندسة في سوق العمل. فشركات القطاع العام في سورية ليست كثيفة التقنية، كما أنها تفقر وينعدم فيها عنصر البحث والتطوير (R&D) الأمر الذي يجد من الطلب على التقنيين المؤهلين وذوي الكفاءات العالية. كما يتألف القطاع الخاص الصناعي من منشآت تقليدية والتي نادراً ما تتجاوز حدود التوظيف العائلي، وبذلك فإن الطلب على المهارات ذات الكفاءات العالية من قبل هذا القطاع محدود أيضاً. (يونيدو، 2004: 22)

كما ساهم ضعف الإنتاجية في الضغط على سوق العمل وزيادة معدلات البطالة في الجمهورية العربية السورية. وقد بلغ وسطي معدل نمو إنتاجية العامل خلال الفترة 1970-2005 بمقدود 9%. وهو معدل منخفض جداً قياساً بمعدل نمو الناتج (GDP) وقياساً باحتياجات النمو وخلق مزيد من فرص العمل. وبين الرسم البياني رقم (3) اتجاه إنتاجية العامل في سورية خلال هذه الفترة، حيث نلاحظ بأن الفترة 1970-1976 قد شهدت تحسناً ملحوظاً في الإنتاجية، ثم أعقبته فترة من الاستقرار النسبي لغاية عام 2000، حيث بدأ مؤشر الإنتاجية بالتحسن وصولاً إلى 246 ألف ليرة سورية في عام 2005 (بالأسعار الثابتة لعام 2005).



المصدر: بالاستناد على بيانات المجموعة الإحصائية السورية، حيث الإنتاجية هي نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى عدد المشغلين في الاقتصاد.

ودون شك، فإن لانخفاض الإنتاجية أسباب اقتصادية واجتماعية وتقنية عديدة و لكن الأخطر فيها هو المستوى المتدني للمهارات، حيث بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية فما دون 66% من مجموع المشتغلين و12% يحملون الإعدادية و 7% يحملون الشهادات الجامعية لعام 2003، " و لا يمكن بهذه التركيبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم التي سبقتنا في الاستثمار في التعليم و البحث العلمي و لا يمكن بناء صناعات ذات ثقافة متقدمة وفق هذه الظروف مما يعطي أولوية قصوى للتعليم الكمي و النوعي بالإضافة إلى التدريب و لتأهيل المستمر". (هيئة تخطيط الدولة، 2005: 23) .

كما ساهم سوء توزيع الثروات و الدخول في تفاقم مشكلة البطالة من ناحيتين: الأولى عبر نزوح الرساميل الناجمة عن ظهور ثروات كبيرة مما حرم القطر من رساميل كان يمكن استثمارها في الاقتصاد الوطني. والثانية أن سوء التوزيع تضمن عدم تناسب و لدرجة كبيرة بين الدخول النقدية لغالبية الناس أو لشريحة كبيرة منهم و بين الأسعار السائدة في السوق. وهذا أدى إلى نقص في القوة الشرائية بالنسبة للأسعار السائدة. وهذا العامل ساهم في خلق الركود التضخمي الذي يتصف به الاقتصاد السوري و الذي أثر و يؤثر سلبياً على الاستثمار و مستوى التشغيل.

و شهد الاقتصاد السوري تراجعاً في دور الدولة الاقتصادي، على الرغم من أن الدولة في سوريا ما تزال تمارس دوراً كبيراً في الاقتصاد، إلا أن هذا الدور بدأ بالانحسار و بعامة منذ 1985 سواءً في حقل التجارة الخارجية (إذا استثنينا تصدير النفط السوري) و في حقل الإنفاق الاستثماري. و من المهم جداً إيقاف هذا الانحسار و إعادة الاعتبار لدور الدولة و للتخطيط و للقطاع العام، كلاعب أساسي في المشروع التنموي السوري، بسبب الظروف الخاصة التي يعاني منها القطاع الخاص، و ضالة استثماراته، و بالتالي قدرته المحدودة على توليد العدد الكافي من فرص العمل.

كل العوامل السابقة، أدت إلى إضعاف جانب الطلب على عنصر العمل، الذي ينمو بمعدلات عالية من الناحيتين الكمية و النوعية، و أدى إلى مفاقمة مشكلة البطالة، و استمرار معدلاتها مرتفعة على الرغم من المحاولات الحثيثة التي بذلت خلال السنوات السبعة الماضية لمعالجتها.

وقد لاحظنا كيف تفاقت ظاهرة البطالة بين عامي 1995 و 2001، بسبب اعتقاد الحكومة أنها تستطيع دفع القطاع الخاص للاستثمار و المحافظة على و تيرة استثماراته بين عامي 1992 و 1994 بعد صدور قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، فاتجهت إلى التراخي في هذا المجال، مما قاد إلى تراكم أعداد المعطلين عن

العمل وما ترتب على ذلك من نقص نصيب العاملين في الناتج المحلي الإجمالي، الذي قاد بدوره إلى تدني الطلب الفعّال والركود الاقتصادي وبالتالي إلى انعدام الحافز على الاستثمار لدى القطاع الخاص (حبيب، 2004).

وتتبع نشاط هيئة مكافحة البطالة ومن بعدها هيئة التشغيل ودعم المشروعات الصغيرة، بالرغم من كل الجهود التي تبذلها للقيام بمهامها، يوضح أنها قد تسهم في توفير بعض فرص العمل ولكنها لن تكون قادرة على أن تكون اللاعب الأساسي في هذا المجال. إن مكافحة البطالة وخلق فرص عمل لامتناس المخزون التاريخي من المعطلين عن العمل، إضافة إلى تشغيل الوافدين الجدد إلى سوق العمل والمقدّر عددهم سنوياً بأكثر من 250 ألف وافد، هي مسؤولية الحكومة بالدرجة الأولى ولا يجوز لها أن تلقي هذه المسؤولية على القطاع الخاص، كما ورد في مشروع الإصلاح الاقتصادي.

### **ثالثاً- الإطار النظري ونموذج الدراسة :**

#### **1.3 الإطار النظري للدراسة:**

يمكن تقسيم محددات البطالة، من وجهة النظر المدرسية والتطبيقية، إلى قسمين رئيسيين. يتعلق الأول بالجانب المؤسسي (التنظيمي) لسوق العمل، ويتعلق الثاني بجانب الاقتصاد الكلي.

#### **(أ) محددات الجانب المؤسسي لسوق العمل:**

1. **التنظيم:** يقدم التنظيم في سوق العمل حماية اجتماعية للعاملين. حيث تتضمن الإجراءات التنظيمية، مراقبة عقود العمل وإجراءات التسريح، وتعويض التسريح والبطالة والحقوق النقابية وإجراءات المفاوضات الجماعية. وتهدف الإجراءات التنظيمية هذه إلى حماية العمال من الأعمال التمييزية وغير العادلة أو الاعتبارية من قبل أرباب العمل.

وبينما تجادل النظريات أو المقاربات النظرية المختلفة حول مشكلة البطالة، بأن مزيداً من الحماية أو من الإجراءات الحماية، تؤدي إلى زيادة تكلفة العمل (Kpodar, 2007:4)، فإن العديد من الأعمال التطبيقية لم تلاحظ أن هناك تأثيراً سلبياً لهذه الإجراءات على معدل البطالة. على سبيل المثال، لم يجد Blanchard (1998) و Nickell (1997) أي تأثير للإجراءات الحماية للعمل على البطالة. بينما وجد Layzear (1990) و Scarpetta (2000) بأن هنا تأثير موجباً. وقدم Pages and Heckman and Similary (2000) نتائج تفيد بأن الإجراءات التنظيمية لحماية العمل في أمريكا اللاتينية يؤدي على تخفيض عدد العاملين ويعزز عدم العدالة فيما بينهم. من

جانب آخر وجد Nuziata (2002) بأن الإجراءات الصارمة Strictor لحماية العمال لا يبدو أنه لها أي تأثير معنوي significant على مستوى البطالة.

تعتبر سورية من الدول ذات الإجراءات التنظيمية العالية في سوق العمل. ومن أهم هذه الإجراءات التنظيمية قانون العمل 91 لعام 1959 والقانون الأساسي للعاملين في الدولة رقم 50 لعام 2004 (المعدل للقانون رقم 1 لعام 1985) والمرسوم رقم 49 لعام 1961 الذي ينضم ويقيّد عمليات التسريح في القطاع الخاص، إلا في إطار لجان التسريح. ويضاف إلى ذلك إجراءات واقتطاعات التأمينات الاجتماعية التي تصل على 21% من إجمالي الأجر الشهري (7% يدفعها العامل و 14% يدفعها رب العمل)، وكذلك تحديد حد أدنى للأجور في القطاع الخاص يتم تعديلها بين الحين والآخر بقرارات تصدر عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

2. **ضرائب العمل:** تؤثر زيادة الضرائب على العمل (ضرائب أجور واقتطاعات تأمينية) على مستوى التشغيل، وهي تؤدي إلى تخفيض معدل نمو المشتغلين في الاقتصاد، ولكن طبيعة هذا التأثير تعتمد على مرونة منحني عرض العمل أو منحني الطلب على العمل. فإذا ما كان عرض العمل تام المرونة بالنسبة لأجور، فإن الزيادة في ضرائب العمل سوف يتم تحميلها كاملة لأرباب العمل، لأن العمال لن يوافقوا على تحميل أي تخفيض في أجورهم. وبالتالي، فإن الطلب على العمالة سوف ينخفض. ومن ناحية ثانية، إذا ما كان عرض العمل غير مرّن بالنسبة للأجور، فإنه سيتم معادلة الزيادة في ضرائب العمل على شكل تخفيض مماثل في الأجور دون أن يترك ذلك أي أثر على الطلب على العمالة.

ومن الناحية التطبيقية، فقد لاحظت العديد من الدراسات أن ضرائب العمل لها تأثير على التشغيل على الرغم من الاختلاف في المقدار ( Daveri and Tabellini (2000) و Nickel (2003) و Nunziata (2002)).

## (ب) محددات جانب الاقتصاد الكلي:

1. **نمو الإنتاجية:** من الممكن أن يكون هناك علاقة تبادلية بين نمو الإنتاجية والتشغيل. وتعرف الإنتاجية بأنه حصة العامل الواحد من الإنتاج (النتاج). وبشكل مبسط يمكن القول، إن انخفاض الإنتاجية سوف يعني أن المنشآت بحاجة على مزيد من العمال من أجل إنتاج الكمية نفسها منه. وهذا يعني أن

ذلك يساعد في تخفيض البطالة. في الواقع، إن تأثير انخفاض الإنتاجية على البطالة يختلف عن هذا التحليل لأسباب عديدة (Kpodar, 2007:13):

2. إن الأجور تتجه إلى أن تعدل ببطء من التغيرات في الإنتاجية. فإذا ما كانت الأجور جامدة rigid، فإن تراجع الإنتاجية سوف يؤدي على زيادة تكلفة العمل وتدفع المنشآت على تخفيض الطلب على العمالة.

3. إن الإنتاجية المنخفضة تؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للاقتصاد. وبالنتيجة فإن الانخفاض في إنتاجية العمل من الممكن أن تؤدي إلى تراجع نمو الصادرات، وفي النهاية التشغيل المناسب من خلال كبح Suppressing النمو الاقتصادي.

4. إن النمو المنخفض للإنتاجية يعني في النهاية نمواً منخفضاً في الناتج وتراجعاً في الطلب المحلي مما يؤدي على تخفيض الطلب على العمالة والإبقاء على مستوى البطالة عند حدودها السابقة، إن لم تتفاهم نتيجة لذلك.

إن النمو في الإنتاجية (إنتاجية العمل) يترافق غالباً مع معدل بطالة منخفض. ذلك أن التحسن في إنتاجية العمل سوف يؤدي على زيادة الناتج المحتمل Potential GDP وتالياً إلى زيادة الناتج الفعلي بالعدد نفسه من العاملين، ويؤدي على تخفيض تكلفة العمل والذي يقود إلى الدفع لخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد. أيضاً، إن إنتاجية مرتفعة سوف يتم ترجمتها إلى أجور أعلى وإلى زيادة الطلب المحلي. وإذا ما اكتشفت المنشآت الإنتاجية أن الطلب يتحسن فإنها سوف تتحفز من أجل زيادة الإنتاج وتشغيل مزيد من العمال. إضافة إلى ذلك، ستقود الزيادة في الإنتاجية إلى تحسين تنافسية الاقتصاد وتشغيل المزيد من العمالة في قطاع الصناعة.

من جانب آخر، سوف يؤدي تحسين الإنتاجية إلى التأثير بشكل إيجابي على جانب عرض العمل. حيث أن زيادة الأجور سوف تدفع العمال على زيادة عرضهم من قوة عملهم، حسب النظرية النيو-كلاسيكية. ومع ذلك، فإن زيادة الأجور يمكن أن تدفع العمال إلى الاقتناع بعدم زيادة عرضهم لقوة عملهم بسبب الاكتفاء من العمل لساعات أقل، لأن المنفعة الحدية لوقت الفراغ ستكون أكبر من المنفعة الحدية للدخل بالنسبة لبعض العمال، إذا أنهم سيفضلون العمل لساعات أقل بدون خسران أي دخل. إذن، وكم نتيجة لما سبق، إن العلاقة بين نمو الإنتاجية وعرض العمل ما زالت غامضة.

ومن الناحية التطبيقية، فقد رصدت العديد من الدراسات العلاقة بين نمو الإنتاجية والبطالة، وتوصلت على وجود علاقة سلبية بينهما. بعض الدراسات استخدمت إنتاجية العامل كمتغير مفسر، فيما استخدمت دراسات أخرى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP. ففي دراسة باستخدام بيانات من دول منظمة التعاون والتنمية OCED وخلال الفترة 1960-1995، اكتشف Blanchard and Nunziata (2002) بأن هناك علاقة عكسية بين TFP ومعدل البطالة. أما Wolfers (2000) فقد وجد أن انخفاض TFP المترافقة بعدم تعديل الأجور في أوروبا يمكن أنها دفعت البطالة نحو الأعلى خلال عقد السبعينات من القرن الماضي. بشكل مشابه، وجد Fitoussi et al (2000) بأن هناك اتجاه لأن يترافق نمو إنتاجية العمل المنخفض مع بطالة مرتفعة في بعض دول OECD.

5. نمو مخزون رأس المال : إن نمو مخزون رأس المال يؤدي إلى تخفيض البطالة، حيث أنه من المتوقع أن تقود هذه الزيادة إلى زيادة الإنتاجية. ومن المتوقع أن تقود هذه الزيادة إلى زيادة حجم الإنتاج وتالياً زيادة حجم الطلب الكلي، وذلك سوف يؤدي إلى زيادة عرض العمل من جهة، بسبب تحسن الأجور، وإلى زيادة الطلب على العمل لمواجهة كل من الطلب الراهن والطلب الفعال (الموقع) من جهة ثانية. والواقع أن النظرية الكينزية، كما سنرى لاحقاً، اعتبرت أن البطالة دالة في نمو رأس المال gK وبإشارة سالبة. وقد أثبتت دراسة Monatiriotis (2006) أن نمو مخزون رأس المال كان عاملاً مفسراً، بشكل معنوي للبطالة في المملكة المتحدة UK وبإشارة سالبة. كما توصل Hoon and Kee (2006) على أن تراكم رأس المال في قطاع الصناعات التصديرية، يلعب دوراً سلبياً في معدل البطالة. أما بالنسبة لقطاع الإنتاج غير التصديري (الخدمات) فإن زيادة التراكم الرأسمالي يؤدي إلى زيادة معدل البطالة (علاقة طردية).

بعض الدراسات استخدمت مؤشر معدل الفائدة الحقيقي (معدل الفائدة الاسمي - معدل التضخم) كمتغير مفسر للبطالة باعتباره، أيضاً عاملاً مفسراً للتكوين الرأسمالي الثابت (الاستثمار). وقد توصل Balanchard and Wolfers (2000) إلى أن زيادة معدل الفائدة خلال فترة الثمانينات من القرن العشرين في أوروبا أثر بشكل سلبي في تراكم رأس المال، كما حافظت على معدل مرتفع من البطالة.

6. التضخم: اقترح منحني فيليبس Phillips Curve الشائع، أن هناك علاقة تبادلية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. إن الزيادة غير المتوقعة في معدل التضخم تؤدي إلى تخفيض الأجور الحقيقية، ويؤدي إلى زيادة الطلب على العمل وتخفيض معدل البطالة. إلا أن الركود التضخمي Stagflation في

سبعينيات القرن العشرين قد أضعفت من هذه المقاربة. وقد جادل منتقدو منحى فيليبس بأن العمال الذين يتسمون بالرشد وحسن الإطلاع يدركون بأن أجورهم الحقيقية تنخفض نتيجة ارتفاع معدل التضخم، وبالتالي فإنهم يطالبون بزيادات على أجورهم الاسمية للتعويض عن ارتفاع الأسعار. إن زيادة الطلب على الأجور الحقيقية تقود على نتائج عكسية بحيث تؤدي إلى التراجع في معدل هبوط البطالة. في الأجل الطويل، يتجه معدل البطالة لكي يتناسب مع معدل مستقر للتضخم، سواء معدل البطالة الطبيعي (NUR) natural unemployment rate أو معدل البطالة غير التضخمي (NAIRU) non-accelerating inflation rate. في إطار مقاربة معدل البطالة الطبيعية، فإن التضخم يبدأ بالتسارع عندما ينخفض معدل البطالة لتقترب من معدل البطالة غير التضخمي NAIRU. وفي الحقيقية، من الصعب قياس معدل البطالة الطبيعي وال NAIRU كون أي منها يتغير عبر الزمن بتغير معدل التضخم والأداء الاقتصادي والتطور التكنولوجي (الذي يلعب دوراً سلبياً في هذا الصدد).

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التضخم والبطالة، فإن Fitoussi et al (2000) وجدوا بأن التغير في معدل التضخم يؤدي دوراً عكسياً بعلاقته مع البطالة. وإيضاً وجد Monastitiotis (2006) أن معدل التضخم يرتبط بعلاقة عكسية بمعدل البطالة.

7. **حدا التبادل التجاري**: يؤدي حدا التبادل التجاري إلى زيادة الطلب الكلي والطلب على العمالة. إن القيمة الموجبة لـ TOT بما يعنيه من انخفاض في أسعار المستوردات و/أو ارتفاع في أسعار الصادرات، تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم الطلب المحلي، إضافة إلى زيادة الطلب على العمالة. وكذلك تؤثر TOT، على عرض العمل، ولو بشكل غير واضح أو مستقر. فيمكن أن ينخفض عرض العمل بسبب تحسن TOT استجابة لتأثير الثروة وبشكل مشابه للتحليل الوارد فيما يتعلق بتأثير معدل نمو مخزون رأس المال. ويمكن أن يؤدي تحسن الطلب على العمالة إلى زيادة الأجور، مما يحفز على زيادة عرض العمل. عموماً، يمكن القول أن هناك تأثير إيجابي لحدي التبادل التجاري في تخفيض معدل البطالة.

### 2.3 نموذج الدراسة:

إن تحديد الأسباب التي تقف وراء اختلاف النماذج المتعلقة بدراسة سلوك معدل البطالة نتيجة التغيرات الاقتصادية والمؤسسية، والتي تم التعرض لها أعلاه، يمكننا من استنتاج نقطتين اثنتين: الأولى، أن المستوى الطويل الأجل للبطالة يتحدد من خلال الوضع المؤسسي، مثل حجم وقوة اتحادات العمال، نظام

المفاوضات الجماعية بين أطراف العملية الإنتاجية (العمال، أرباب العمل والحكومة) وطبيعة عمل نظام المنح المقدمة في إطار نظام الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل. الثانية، أن معدل البطالة في الأجل الطويل يعتمد على مستوى الإنتاج ونمو الإنتاجية في الاقتصاد (Layard and Jackmann, 1991)، وعلى معدل نمو الفائدة الحقيقي والتضخم وحدا التجارة الخارجية (Kpodar, 2007) معدل نمو مخزون رأس المال (Monastitiotis, 2006).

إن النموذج المقترح هو دمج لنموذجين يتفقان في كثير من المقدمات المرجعية حول تفسير ظاهرة البطالة ومع التحليل النظري السابق. قدم النموذج الأول من قبل صندوق النقد الدولي (IMF, 2003:146)، وقدم الثاني من قبل Monastitiotis (2006)، والذي دمج فيه بين المقاربتين الكينزية والـ NAIRU.

اعتبر النموذج المقدم من قبل صندوق النقد الدولي أن البطالة  $U$  في سنة ما،  $t$ ، تتحدد، استناداً إلى نظرية مؤسسات سوق العمل labor market institutions، بمجموعتين من العوامل: العوامل المؤسسية والعوامل الاقتصادية الكلية (صددمات الاقتصاد الكلي)، بالإضافة إلى أن البطالة نفسها دالة بالبطالة لسنة سابقة، لكي تعكس الطبيعة الهيكلية للبطالة. وتبين المعادلة رقم (2) صيغة نموذج العوامل المؤثرة في البطالة المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي:

$$(2) u_{i,t} = \alpha_i + \lambda u_{i,t-1} + \sum_{j=1}^j \beta_j X_{j,i,t} + \sum_{k=1}^k \gamma_k Z_{k,i,t} + \sum_{k=1}^k \sum_{l \geq k}^k \eta_{k,l} Z_{k,i,t} Z_{l,i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث  $u_{it}$  معدل البطالة في السنة  $t$  في الدولة،  $i$  و  $X_j$  متجه العوامل الاقتصادية الكلية،  $Z_k$  متجه العوامل المؤسسية في سوق العمل، و  $k$  و  $\varepsilon$  حد الخطأ.

أما Monastitiotis فقد اعتبر أن البطالة، في اقتصاد مغلق، دالة، حسب النظرية الكينزية، في معدل نمو رأس المال الثابت  $gK$  ودالة في معدل النمو الطبيعي للناتج، كما اعتبر أن البطالة دالة بالخصائص المؤسسية لسوق العمل  $Z$  بالإضافة إلى البطالة في السنة السابقة  $u_{t-1}$ . وبافتراض أن معدل النمو الطبيعي للناتج مقدار ثابت، فإن دالة العوامل المؤثرة في البطالة وفق النظرية الكينزية، تكتب كما يلي:

$$(3) u_t = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1} + \alpha_2 gK_t + \varepsilon_t$$

أما من وجهة نظر مقارنة معدل البطالة غير التضخمي non-accelerating inflation rate (NAIRU)، وهي مقارنة تنتمي إلى الكينزية الجديدة، فإن أهم العوامل المؤثرة في البطالة: النمو في الإنتاجية  $gV$ ، كتعبير عن أثر الصدمات الكلية في الاقتصاد، وتغير معدل التضخم  $\Delta\pi$ ، كتعبير عن أثر التغيرات الدورية

Cyclical Inflation وكذلك العوامل المؤسسية لسوق العمل  $Z$ . وبالتالي، قام Monastitiotis بكتابة دالة محددات البطالة وفق الصيغة التالية:

$$(4) u_t = \beta_0 + \beta_1 u_{t-1} + \beta_2 \Delta \pi_t + \beta_3 gv + \beta_4 Z_t + \eta_t$$

وقد اقترح Monastitiotis دمج المعادلتين (2) و(3) في المعادلة التالية:

$$(5) u_t = \beta_0 + \beta_1 u_{t-1} + \beta_2 \Delta \pi_t + \beta_3 gv + \beta_4 gK + \beta_5 Z_t + \eta_t$$

وهكذا نلاحظ بأن الفارق بين نموذج صندوق النقد الدولي ونموذج Monastitiotis هو بالمتغير  $\Delta K$  المنتمي إلى المقاربة الكينزية للبطالة، على الرغم من أن النموذج الأول قد اعتمد في التطبيق على متغير معدل الفائدة الحقيقي  $r$  (Kpador, 2007)، والذي هو المحدد للاستثمار  $I$ ، حيث  $\Delta K = I = f(r)$ . وبالنظر إلى التشابه المرجعي لكل من النموذجين المقدمين أعلاه، يمكننا الاستفادة من إدخال متغيرات التجارة الخارجية الواردة في نموذج صندوق النقد الدولي في المعادلة رقم (2) وبالتالي نحصل على النموذج التالي، مأخوذة متغيراته باللوغاريتم الطبيعي لكل منها، وباستبدال معدل نمو رأس المال الثابت  $gK$ ، بمعدل نمو الكثافة الرأسمالية  $gk$ ، والتي هي عبارة عن حصة العامل الواحد من رصيد مخزون رأس المال:

$$(6) u_t = \beta_0 + \beta_1 u_{t-1} + \beta_2 \Delta \pi_t + \beta_3 gv + \beta_4 gk_t + \beta_5 TOT_t + \beta_6 Z_t + \eta_t$$

### 3.3 بيانات النموذج:

تم الحصول على بيانات النموذج الذي سيتم اختباره من المجموعة الإحصائية السورية لسنوات الدراسة. بالنسبة لمؤشر التضخم فقد تم اعتماد مؤشر التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI لسنة الأساس 2000. كما تم اعتماد مؤشر التغير في مكمش الناتج Deflator بهدف إجراء المقارنة بين دور كل منهما في البطالة. أما مؤشر الإنتاجية فقد تم حسابه من بيانات المجموعة الإحصائية وفق المعادلة  $v = \frac{RGDP}{L}$  حيث  $RGDP$  الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بأسعار عام 2000) و  $L$  عدد العمال في الاقتصاد. أما مؤشر مخزون رأس المال، فقد تم الحصول عليه وفق الصيغة المعروفة بطريقة الجرد الدائم لتقدير رأس المال (قصاص، 2006: 46)، بأخذ معدل اهتلاك 6.39% (زمان، 2006: 69).

$$(7) K_t = \sum_{i=0}^{t-1} (1 - \delta)^i I_{t-i} + (1 - \delta)^t K_0$$

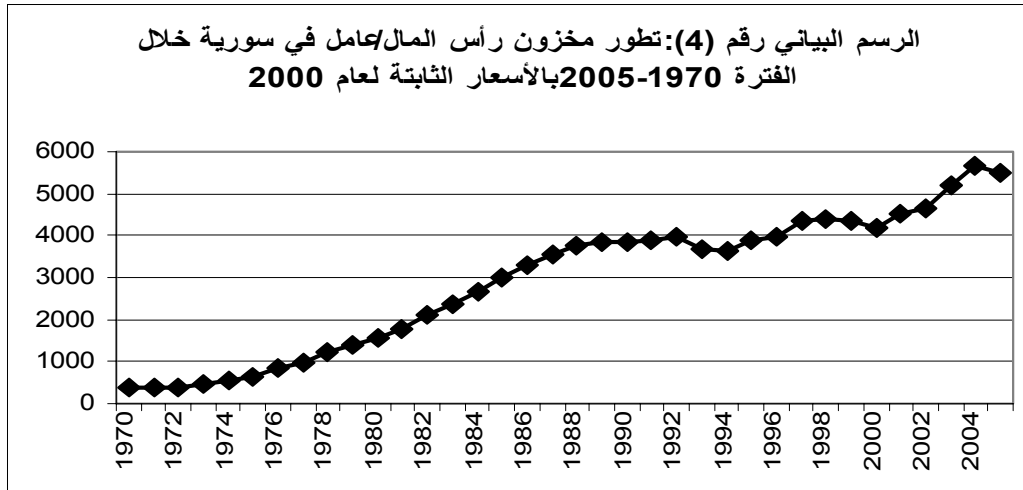
حيث:  $K_0$  رصيد رأس المال الابتدائي (في بداية فترة الدراسة). وقد تم تقديره وفق الصيغة  $K_0 = I_0 / \delta$ ، حيث  $I_0$  حجم التكوين الرأسمالي في بداية الفترة المدروسة (بداية السلسلة المدروسة).

$I_{t-1}$ : حجم التكوين الرأسمالي الحقيقية (بالأسعار الثابتة لعام 2000) بفترة إبطاء لسنة واحدة.

$d$ : معدل الاهتلاك السنوي، والذي تم تقديره بـ 6.39%.

واعتماداً على ذلك فقد تم تقدير حصة العامل من مخزون رأس المال المادي وفق الصيغة  $k = K / L$ .

ويبين الرسم البياني رقم (4) تطور مؤشر حصة العامل من مخزون رأس المال في سورية. ونلاحظ من هذه النتائج، أن حصة العامل من مخزون رأس المال قد تحسنت باضطراد خلال الفترة 1970-2005. وقد بلغ معدل النمو في هذا المتغير بحدود 7.5% سنوياً.



المصدر: من حسابات الباحث وقاعدة بيانات البحث

كما يمكن قياس مؤشر ضرائب الدخل وفي الصيغة التالية: (OECD، 2006؛ Kaodar، 2007)

$$(8) \quad Tw = \frac{Tg + Sce + Scr + Tp}{GE + Scr + Tp} * 100$$

حيث:  $Tg$  إجمالي الضرائب المحولة على خزينة الدولة.

$Sce$ : الاقطاعات التأمينية المدفوعة من قبل العامل ونسبتها 7% من إجمالي الراتب الشهري

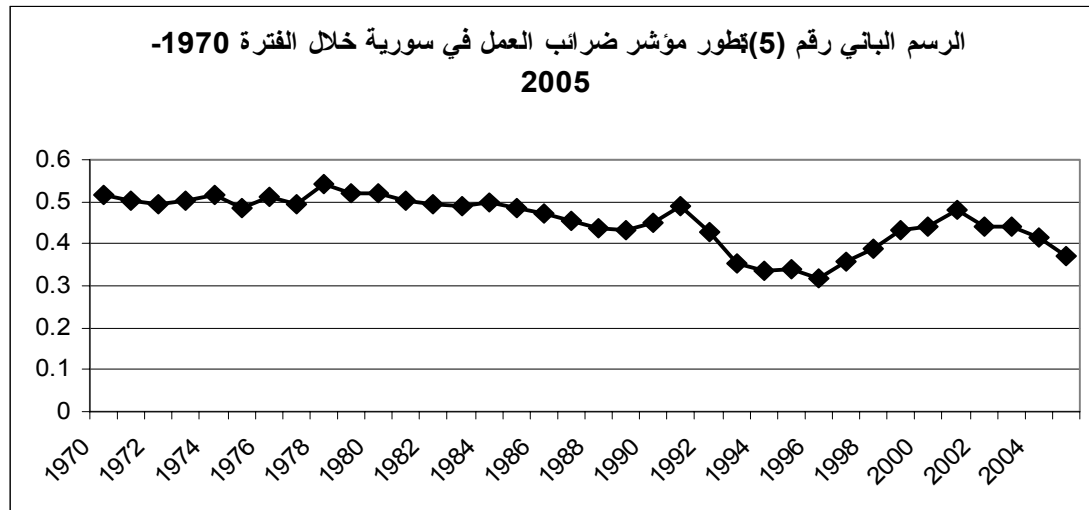
$Scr$ : الاقطاعات التأمينية المدفوعة من قبل رب العمل ونسبته 14% من إجمالي الراتب الشهري.

TP: ضريبة الأجور. وتحسب هذه الضريبة وفق شرائح تصاعدية (بعد استبعاد الحد الأدنى المعفى من الضريبة والذي كان يبلغ 100 ليرة سورية خلال الفترة 1970-2002، و5000 ليرة سورية بعد عام 2002)، وكذلك بعد استبعاد مقدار الاقتطاع التأميني المدفوع من قبل العام وبنسبة 7%، ووفق المعادلة التالية:

$$(9) \quad TP = \sum_{j=1}^n t_j \cdot w_j$$

حيث  $t_j$  سعر الضريبة للشريحة من الراتب  $z$  و  $w_j$  مدى الشريحة من الراتب الخاضع للضريبة  $z$  بالليرات السورية و  $n$  عدد الشرائح الضريبية. GE: إجمالي إيرادات الدولة.

ومحاسب قيمة هذا المؤشر بالنسبة لسورية نلاحظ من خلال الرسم البياني رقم (5) أن قيمة هذا المؤشر تأخذ اتجاهًا هبوطيًا خلال فترة الدراسة. وبلغ معدل النمو خلال الفترة 1970-2005 قيمة سالبة مقدارها 9% (-0.009).



المصدر: من حسابات الباحث وقاعدة بيانات البحث

أما بالنسبة لمؤشر حدي التبادل التجاري TOT فقد تم حسابه وفق الصيغة التي اقترحها Nickel and Nunziata (2001)،

$$(10) \quad TOT = \frac{M}{NGDP} \Delta \left[ \log \left( \frac{P_m}{P_G} \right) \right],$$

حيث  $M$  إجمالي المستوردات بالأسعار الجارية و  $NGDP$  الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و  $P_m$  الرقم القياسي لأسعار المستوردات و  $P_G$  مكش الناتج Deflator.

## رابعاً- النتائج الإحصائية :

أجريت الاختبارات المعتادة المتعلقة باستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ لاختبار السببية، وفيما يلي عرض لنتائج تلك الاختبارات .

ويبين الجدول رقم (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج، وذلك باستخدام معادلات انحدار بدون حد ثابت واتجاه زمني ومجد ثابت فقط ومجد ثابت واتجاه زمني . ومن هذا الجدول نجد بأن كل متغيرات النموذج تتصف بأن لها جذر وحدة في المستوى وهي بذلك متكاملة تكاملاً مشتركاً، أي أنها غير مستقرة كسلاسل زمنية بدون فروق، باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع ADF .

### جدول رقم (5)

#### اختبار جذر الوحدة لبيانات النموذج

	الاختبار في المستوى			الاختبار في الفرق الأول		
	بدون ثابت ولا متجه زمني	بثابت	بثابت ومتجه زمني	بدون ثابت ولا متجه زمني	بثابت	بثابت ومتجه زمني
ln(UR)	-1.06	-3.24***	0.05	-7.97*	-7.997*	-8.095*
Ln(V)	-2.465	-2.677	1.1163	-7.231*	-7.16*	-6.645*
Ln(k)	-4.39*	-0.858	1.269	-2.451	-4.216*	-1.709***
Ln(TAX)	-1.512	-2.567	0.597	-4.42*	-4.345*	-4.415*
Ln(TOT)	-2.995**	-3.143	-0.943	-8.164*	-8.133*	-8.22*
Ln(def)	-1.165	-1.301	2.065	-3.861*	3.974**	-2.165**

المصدر: بيانات محسوبة من قبل الباحث

\*: معنوية عند مستوى الدلالة 1%

\*\* : معنوية عند مستوى الدلالة 5%

\*\*\*: معنوية عند مستوى الدلالة 10%

### 1.4 اختبار التكامل المشترك Cointegration Test:

يبين الجدول رقم (6) نتائج اختبارات الإمكانية العظمى والأثر للنموذج المقترح. ونستنتج من هذا الجدول أن عدد متجهات التكامل المشترك  $r=3$  عند مستوى الدلالة 1% باستخدام اختبار الأثر، أما اختبار الإمكانية العظمى، فإن النتائج تبين عدم وجود أي متجه للتكامل المشترك. وهذا يعني أن هيكل معدل البطالة متكاملًا تكاملاً مشتركاً مع الإنتاجية  $v$  ومعدل التضخم  $d(def)$  وحصة العامل من رأس المال  $k$  وحدي التبادل التجاري TOT وكذلك بمؤشر ضرائب العمل TAX. كما تعني هذه النتيجة وجود توليفة خطية ساكنة

بين معدل البطالة ومحدداته. وأخيراً تؤكد هذه النتيجة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تتعد كثيراً عن بعضها البعض في الأجل الطويل، بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

### جدول رقم (6) نتائج اختبارات التكامل المشترك

Max-Eigen Statistic	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
32.41137	110.1869**	0.64849	None
32.08246*	77.77557**	0.64474	At most 1
26.2928*	45.69311**	0.5718	At most 2
13.28324	19.40031	0.34851	At most 3
5.989858	6.117065	0.1757	At most 4
0.127208	0.127208	0.0041	At most 5

#### 2.4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) Error Correcting Model:

إن وجود التكامل المشترك بين متغيرات النموذج يعني أن إضافة حد تصحيح الخطأ ECT، والذي يقيس سرعة تكيف الاختلالات في الأجل القصير إلى التوازن طويل الأجل، إلى النموذج المقدر، إضافة إلى المعلومات السابقة للواردات، سيؤدي إلى تحسين إمكانية توقع حجم الواردات السورية. وقد أشار (Jones and Joulfaian, 1991) إلى أن القيم المتباطئة للتغير في المتغيرات المستقلة تمثل أثر العلاقة السببية في الأجل القصير، بينما يمثل حد تصحيح الخطأ أثر العلاقة السببية في الأجل الطويل.

ويشير حد تصحيح الخطأ ECT إلى سرعة التكيف speed of adjustment من الأجل القصير إلى الأجل الطويل. أي يشير "إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل القصير عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة". (عطية، 2004: 688).

جدول رقم (7):

نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ  $D(\ln(ur))$  المتغير التابع

	Coff.	t stat.	
ECT	-0.29303	[-1.79049]	***
d(Ln(ur <sub>-1</sub> ))	-0.36656	[-1.99565]	***
d(Ln(v <sub>-4</sub> ))	-0.83551	[-2.08634]	**
d(Ln(k <sub>-3</sub> ))	-1.33438	[-2.24703]	**
d(Ln(TAX <sub>-1</sub> ))	-0.12003	[-0.23035]	
d(Ln(TOT <sub>-1</sub> ))	-0.18896	[-1.92301]	***
d(Ln(def <sub>-1</sub> ))	0.539798	[ 1.24747]	
Adj. R-squared	0.457854		
F-statistic	3.378083		***
LM Test (t, stat. of residual <sub>-1</sub> )	45.41207 (prob. 0.1352)		
	معنوية عند مستوى الدلالة 5%		**
	معنوية عند مستوى الدلالة 10%		***

ويبين الجدول رقم (7) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ. ومن هذا الجدول نلاحظ أن معلمة حد تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 10%. وتشير هذه النتيجة إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين كل من محددات البطالة من جهة ومعدل البطالة من جهة ثانية.

وقد بلغت قيمة معامل التحديد  $R^2 = 0.4579$  وهو ما يدل على جودة توفيق النموذج ومقدرته في تفسير التغيرات في معدل البطالة في سورية  $d(\ln(ur))$ ، حيث أن التغيرات في المتغيرات المستقلة من المحتمل أن تفسر 45.79% من التغيرات في هذا المعدل. كما أن قيمة إحصائية F والبالغة 3.378 توضح أن هناك علاقة طويلة الأجل ومعنوية عند مستوى الدلالة 10% بين متغيرات النموذج المفسرة ومعدل البطالة في الاقتصاد السوري. كما أن هذا النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل للأخطاء، باستخدام اختبار LM عند مستوى الدلالة 10%، حيث أن استخدام اختبار دربن واتسون D&W غير موصى به عندما يكون المتغير المستقل بإبطاء (لسنة أو لعدة سنوات) متغيراً تابعاً.

وتبين نتائج الجدول رقم (7) أن معلمة تصحيح الخطأ ECT معنوية عند مستوى الدلالة 10%. وتعني هذه النتيجة أن هناك علاقة طويلة الأجل متجهة من المتغيرات المفسرة الداخلة في النموذج إلى معدل نمو البطالة في سورية. كما تبين هذه النتيجة أن معلمة معدل نمو البطالة بإبطاء لسنة واحدة كانت معنوية عند مستوى الدلالة 10% وبإشارة سالبة (علاقة عكسية)، مما يعني أن مشكلة البطالة في سورية خلال فترة الدراسة كانت تتجه نحو التناقص.

أما بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الكلية، فقد بينت نتائج الجدول رقم (7) أن معدل نمو الإنتاجية، وبإبطاء لأربع سنوات، كان له تأثير سلبي على معدل نمو البطالة، وعند مستوى الدلالة 5%. وتشير هذه النتيجة إلى أن تحسن الإنتاجية في السنة  $t$  سوف يؤدي بعد أربع سنوات إلى التأثير على البطالة باتجاه تخفيضها. ويعود السبب في بطئ تأثير نمو الإنتاجية في نمو البطالة إلى طبيعة العلاقة غير المباشرة بين المتغيرين، وعلى اعتبار أن تحسن الإنتاجية سوف يدفع (أولاً) أرباب العمل إلى تحسين أجور العاملين لدى منشآتهم؛ وثانياً إلى زيادة حجم الطلب الكلي الفعال؛ وثالثاً إلى زيادة حجم الاستثمارات الموظفة في الاقتصاد والمولدة لفرص العمل. وبظننا، ونظراً لطبيعة العلاقة السابقة ولطبيعة دينامية الاقتصاد السوري البطيء في الاستجابة للمتغيرات، فإن أربع فترات زمنية كانت مناسبة جداً لاختبار العلاقة بين الإنتاجية والبطالة.

وفيما يتعلق بمتغير حصة العامل من مخزون رأس المال  $k$ ، فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة عكسية أيضاً بينه وبين معدل نمو البطالة عند مستوى الدلالة 5%. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Monatriotis (2006) و Hoon and Kee (2006). وبينت أن مرونة التغير مرتفعة (1.33) وأكبر من الواحد الصحيح، ولكن بإبطاء لثلاث سنوات لمعدل نمو  $k$ . وتعني هذه النتيجة أن زيادة  $k$  بمعدل 1% من الممكن أن تؤدي بعد ثلاث سنوات إلى تخفيض معدل البطالة بمقدار 1.33%. كما تعني هذه النتيجة أن العلاقة بين المتغيرين تأخذ مسار "العلة المتزايدة"، ولذلك فإن مزيداً من الاستثمارات (تركيز رأس المال) سوف يؤدي مستقبلاً إلى توليد فرص عمل بمعدل أعلى من معدل نمو  $k$ . كما يمكننا الاستدلال من هذه النتيجة إلى أن الاستثمار في سورية خلال فترة الدراسة (19970-2005) كان يغلب عليه طابع الكثافة العمالة.

من ناحية أخرى، أظهر متغير حدي التبادل TOT سلوكاً متوقفاً وعند مستوى الدلالة 10%، حيث كانت علاقته عكسية مع معدل نمو البطالة، ولو بمعدل منخفض مقداره 0.19. أما بالنسبة لمؤشر التضخم المستخدم في الدراسة، وهو التغير في مكش الناتج  $d(def.)$ ، فإن النتائج أظهرت عدم معنوية العلاقة بينه وبين معدل نمو البطالة.

وفيما يتعلق بمتغير الأداء المؤسسي لسوق العمل TAX، فإن النتائج أشارت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين هذا المتغير ومعدل البطالة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه Nuziata (2002). ويعود السبب في ذلك إلى أن سوق العمل في سورية قد تكيف خلال 35 عاماً مع معدلات ضريبية واقتطاعات تأمينية مستقرة وثابتة تقريباً. كما يعود السبب في هذه النتيجة إلى أن جزءاً من المشغلين في الاقتصاد السوري هم من عمالة الدولة والقطاع العام، والذي لا يتأثر معدل التشغيل فيهما بهذه الاقتطاعات والضرائب، كما أن جزءاً كبيراً من أرباب العمل في القطاع الخاص يتهربون من دفع الاستحقاقات التأمينية وضرائب الأجور المترتبة على عمالهم، وفي الغالب فإنهم لا يعبأون كثيراً بالتشريعات التي تصدر على تشميل عمالهم تحت المظلة التأمينية وتسجيلهم في الدوائر الضريبية تهرباً من زيادة أجورهم لتغطية الضرائب والاقتطاعات المستحقة عليهم.

### **خامساً- النتائج والتوصيات :**

توصلت الدراسة، من خلال العرض السابق إلى ما يلي:

أ- يعاني الاقتصاد السوري بشكل مزمن من مشكلة البطالة، على الرغم من اتجاه هذه المشكلة إلى التراجع خلال السنوات الأخيرة.

ب- تتركز البطالة بشكل رئيسي في الفئة العمرية الشابة وخاصة في الفئة العمرية 25-35 سنة. كما تتركز البطالة بشكل واضح في الفئات المتعلمة وخاصة بين خريجي الجامعات.

ج- أدى تراجع الدولة عن دورها في التوظيف، وخاصة التوظيف الملزم للدولة لبعض الاختصاصات الجامعية وما قبل الجامعية، إلى تفاقم المشكلة وخاصة في السنوات الأخيرة.

د- يعاني الاقتصاد السوري من جملة من المشكلات المزمنة التي تجعل من الأداء الاقتصادي متواضعاً، وفي مقدمة هذه المشكلات ضعف الاستثمار بشقيه العام والخاص ولاسيما منذ منتصف التسعينات. وهو ما أدى إلى الضغط على سوق العمل من جانب الطلب، وارتفاع معدلات البطالة خلال سنوات الدراسة. ولم تؤد السياسات والإجراءات التي اتبعت من قبل الدولة إلى معالجة مشكلة البطالة، بسبب عدم نضوج أية مقاربة حقيقية للمعالجة.

هـ- وبينت النتائج التطبيقية، أن تحسن مستوى الإنتاجية ومخزون رأس المال/عامل وتحسن حدي التبادل من الممكن أن تؤدي إلى تخفيض البطالة خلال السنوات المتعاقبة. أما بالنسبة لمؤشر الأداء المؤسسي، فإن النتائج بينت عدم معنوية تأثيره في سوق العمل في سورية.

و- إن التوصية الرئيسية لمعالجة مشكلة البطالة تتركز في زيادة معدل الاستثمار في الاقتصاد السوري وخاصة في القطاعات كثيفة الاستخدام للعمالة، مع إيلاء الجانب التكنولوجي في هذه الاستثمارات أهمية خاصة، باعتبارها أحد أهم عوامل نمو الإنتاجية في الاقتصاد. كما أنه على راسم السياسة الاقتصادية في سورية التركيز على تحسين تنافسية المنتجات المصنعة في الاقتصاد، بهدف تحسين شروط التبادل التجاري مع العالم الخارجي وزيادة المكون الرأسمالي في هذه المنتجات، حيث أن زيادة المكون الرأسمالي في الإنتاج يؤدي إلى خلق قيم مضافة أعلى، كما يؤدي إلى قيم وأسعار أعلى في السوق الدولية، وتالياً، إلى تحسين ظروف سوق العمل في سورية وتخفيض معدل البطالة وزيادة معدلات التشغيل.

## المراجع والمصادر

### المراجع باللغة العربية :

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2005): تقرير التنمية الإنسانية السوري الثاني.
2. حبيب، مطانيوس (2004): مداخلة في مسألة البطالة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، دمشق 2004/4/11
3. حرب، بيان (2006)، البطالة ومكافحتها في الخطة الخمسية العاشرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشرة، دمشق، 2006/2/14، ص7.
4. زكي، رمزي (1997): الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
5. صحيفة الثورة (2005): 63% نسبة الشباب في تركيبة سوق العمل، دمشق، 2/27.
6. عاقل، معن (2005): أساليب معالجة مشكلة البطالة في الوطن العربي... النموذج المصري؛ لا روتين، لا ضمانات تقليدية وتكاليف تأسيس رمزية، صحيفة الثورة، دمشق، 4/4.
7. عطية، عبد القادر (2004): الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية.
8. القدير، خالد بن حمد عبد الله (2004). تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز-الاقتصاد والإدارة، 18 (1): 3-21.
9. القدير، خالد بن حمد عبد الله (2005). تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية: 21 (2).
10. القصاص، عبد الحميد سامي (2006): تقدير رأس المال للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد المصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، مج 14، ع 1.
11. الليثي، هبة (محقق رئيسي) (2005): الفقر في سورية 1996 - 2003 ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية حزيران 2005.
12. مراد، محمد جلال (2007): التشغيل وسوق العمل في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية العشرين، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق.

13. المكتب المركزي للإحصاء (سنوات مختلفة): المجموعة الإحصائية السورية، دمشق.

14. المكتب المركزي للإحصاء (سنوات مختلفة): مسح قوة العمل، دمشق.

15. منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (2004): حول واقع الصناعة واستراتيجية تنميتها في الجمهورية العربية السورية، دمشق

16. منظمة العمل الدولية: تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية، في إطار "الندوة الإقليمية الثلاثية للخبراء حول تشغيل الشباب والاستخدام في المنطقة العربية"، على الموقع:  
<http://www.ilo.org/public/arabic/region/arpro/beirut/employment/youthemploy/papers/index.htm>

17. هيئة تخطيط الدولة (2005): الخطة الخمسية العاشرة (2006-2010)، دمشق.

#### المراجع باللغة الإنجليزية :

1. Blanchard, O, (1998), "Thinking about Unemployment," Paolo Baffi Lecture on Money and Finance (Rome: Bank of Italy).
2. Blanchard, O, and J. Wolfers, (2000), "The Role of Shocks and Institutions in the Rise of European Unemployment: The Aggregate Evidence," Economic Journal, Vol. 110 (March), pp. C1-33.
3. Daveri, F., and G. Tabellini, (2000), "Unemployment and Taxes: Do Taxes Affect the Rate of Unemployment?" Economic Policy, Vol. 15 (No. 30), pp. 48-104.
4. Fitoussi, J.P., D. Jestaz, E. Phelps, and G. Zoega, (2000), "Roots of the Recent Recoveries: Labor Reforms of Private Sector Forces?" Brookings Papers on Economic Activity, Vol. 2000 (No. 1), pp. 237-311.
5. Heckman, J., and C. Pages, (2000), "The Cost of Job Security Regulation: Evidence from Latin American Labor Markets," NBER Working Paper 7773 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).
6. Herman J, Bierens (2003). Guided tour on VAR innovation response analysis. web site: <http://econ.la.psu.edu/~hbierens/VAR.HTM>
7. <http://post.economics.harvard.edu/hier/2000papers/2000list.html>
8. Hoon, Hian Teck and Kee, Hiau Looi (2004) "Trade, capital accumulation and structural unemployment: an empirical study of the Singapore economy", Singapore Management University, School of Economics, Working Papers (06-2004): on web: <https://mercury.smu.edu.sg/rsrchpubupload/1843/KeeHoon-jde.pdf>

9. IMF, (2003), "Unemployment and Labor Market Institutions: Why Reforms Pay Off" in *World Economic Outlook*, April, pp. 129–50 (Washington: International Monetary Fund).
10. Jones, J.D. and Joulfaian, C. (1991). *Federal Government Expenditure and Revenues in the Early Years of the American Republic: Evidence from 1729 to 1860*. *Journal of Macroeconomic*, 13 (1): 133-155
11. Kpodar, K., (2007), "Why Has Unemployment in Algeria Been Higher than in MENA and Transition Countries?", IMF Working Paper, wp07210: August 2007, (Washington: International Monetary Fund).
12. Layard, R., Nickell, S. and Jackmann, R. (1991), *Unemployment, Macroeconomic Performance and the Labour Market*. Oxford University Press, Oxford
13. Lazear, E. P., (1990), "Job Security Provisions and Employment," *Quarterly Journal of Economics*, Vol. 105 (No. 3), pp. 699–726.
14. MacKinnon, James G. (1996). "Numerical Distribution Functions for Unit Root and Cointegration Tests," *Journal of Applied Econometrics*, 11, 601-618
15. Mankiw, N.G., (2000) "The Inexorable and Mysterious Tradeoff between Inflation and Unemployment", Harvard Institute of Economic Research, Discussion paper n. 1905, Harvard University, Cambridge , Massachusetts. On web site:
16. Monastiriotis, Vassilis (2006), "Macro-determinants of UK regional unemployment and the role of employment flexibility", MPRA (Munich Personal RePEc Archive), MPRA Paper No. 44, Online At <http://mpra.ub.uni-muenchen.de/44/>.
17. Nickell, S., (1997), "Unemployment and Labor Market Rigidities: Europe Versus North America," *Journal of Economic Perspectives*, Vol. 11 (No. 3), pp. 55–74.
18. Nickell, S., (2003), "Employment and Taxes," CESifo Working Paper No.1109 (Munich: CESifo).
19. Nunziata, L., (2002), "Unemployment, Labour Market Institutions and Shocks," *Economics Papers 2002W16*, Economics Group, Nuffield College (Oxford, UK: University of Oxford).
20. Pissarides, C.H.A (1998) "The Impact of Employment Tax Cuts on Unemployment and Wages; The Role of Unemployment Benefits and Tax Structure." *European Economic Review*, 42: 155-183.
21. Psacharopoulos, G. (1994). *Returns to investment in Education: A Global Update*. *World Development*. Vol 22 No.9 Sep 94
22. Scarpetta, S., (1996), "Assessing the Role of Labor Market Mobility in Europe: An Empirical Analysis Using the EU's Labor Force Survey," *OECD Economic Studies*, Vol. 26 (No. 1), pp. 43–98.

23. World Bank (2006): world Bank Indicators, on web site:  
[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org).